أوكرانيا وصراع الهوية والنفوذ

(لوموند دبلوماتيك، الأهرام، 1 فبراير 2014)

د. نورهان الشيخ*

فى ليل الحادى والعشرين من نوفمبر الماضى خرج المئات من أنصار المعارضة الأوكرانية الى ميدان الاستقلال بوسط العاصمة كييف للتظاهر احتجاجا على قرار تجميد المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الاوروبي. وعلى حين أكد رئيس الوزراء الأوكرانى أن قرار التجميد جاء لأسباب اقتصادية بحتة، وأن اتفاقية الشراكة بوضعها الحالى ستسبب ضرر كبير وتداعيات جسيمة على قطاعات الاقتصاد الأوكراني نتيجة ضعف قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأوروبية. وأنه لابد من توصل كييف وبروكسل إلى اتفاق لتعويض الخسارة الناتجة عن هبوط الإنتاج الصناعي الوطني نتيجة لتعويم الأسواق الأوكرانية بالبضائع الأوروبية، وتراجع العلاقات مع بلدان رابطة الدول المستقلة قبل توقيع الاتفاقية. اعتبرت المعارضة أن القرار يعني تخلياً عن نهج التكامل الأوروبي، وأنه يوفر أساساً لسحب الثقة من الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش وإقالة حكومته باعتبار رفض يانوكوفيتش توقيع اتفاقية الشراكة يمثل خيانة عظمى، وجريمة ضد الدولة وتجاوز للصلاحيات المخولة للرئيس والحكومة بمقتضى الدستور.

وفى غضون أيام اتسعت المظاهرات لتشمل طلاب بعض الجامعات الأوكرانية وفئات أخرى، فى حين خرج الآلاف من المنتمين لحزب الأقاليم لتأييد للرئيس الأوكرانى واتجهوا بتظاهراتهم إلى ساحة الدستور أمام مقر البرلمان وحديقة ماريينسكي وسط العاصمة ليزداد المشهد السياسى الأوكرانى حدة واستقطاب.

كما اتسع النطاق الجغرافى للاحتجاجات واقترنت بأعمال عنف وشغب تضمنت استخدام الأسلحة النارية وإقامة متاريس ومنجنيق عملاق وإشعال النار في إطارات السيارات فى شوارع كييف وكأنها الحرب. كما حاول المحتجون اقتحام مقر رئاسة الجمهورية، والاستيلاء على مباني حكومية، واستولوا على مبنى المجلس المحلي في مدينة فينيتسا وسط أوكرانيا مطالبين باستقالة رئاسة الإقليم، وعلى مبنى إدارة المقاطعة في مدينة تشيرنيجوف مطالبين أيضاً باستقالة محافظها.

---

* أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

وفى رد فعل استخدمت قوات الأمن القوة ضد المحتجين وحدثت اشتباكات أدت إلى سقوط ضحايا بين المحتجين، وإصابة العشرات من قوات الأمن.

وحاولت المعارضة عرقلة عمل البرلمان حيث حاصر 30 نائبا عن أحزاب المعارضة منصة رئاسة البرلمان ومنعوا هيئة الرئاسة من الجلوس خلفها. وكان البرلمان قد أقر قوانين جديدة تفرض قيودا أشد صرامة على تنظيم المظاهرات والفعاليات الجماعية، وتنص على المساءلة القانونية على نشر تهديدات للسلطة في شبكة الإنترنت.

من ناحية أخرى، ارتفع سقف مطالب المعارضة من توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربى فى بداية الاحتجاجات إلى ضرورة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة والمقرر لها 2015، وذلك مع رفض المعارضة عرض الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش بشأن إمكانية تعديل الدستور وتولي رئيس الكتلة البرلمانية لحزب "باتكيفشينا" (أى الوطن) المعارض أرسيني ياتسينيوك منصب رئيس الوزراء، وتولى فيتالي كليتشكو زعيم حزب "أودار" (أى الضربة) منصب نائب رئيس الوزراء. واخفق اللقاء الذى عقده الرئيس يانوكوفيتش مع الرؤساء السابقين فيكتور يوشينكو وليونيد كوتشما وليونيد كرافتشوك لبحث سبل الخروج من الأزمة السياسية الحالية في البلاد. هذا فى حين اعتبر رئيس الوزراء الأوكراني نيكولاي أزاروف إن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة أمر مستحيل، وأن ما يحدث في كييف "محاولة انقلابية"، لتزداد الهوة مرة أخرى بين مواقف الأطراف المختلفة للأزمة.

ولم تكن هذه الاحتجاجات المستمرة حتى الآن مجرد تظاهرات للتعبير عن الرأى أو حتى الضغط على الحكومة لمراجعة مواقفها والاتجاه غرباً نحو الشراكة الأوربية. فاستمرار الاحتجاجات واتساع نطاقها، وتداخل ما هو داخلى وخارجى فيها يعكس مجموعة من الدلالات الهامة.

أولها، أن الانقسام الذى أوجدته الثورة البرتقالية فى أوكرانيا، مازال حاضراً ويلقى بظلاله واضحة على الأوضاع السياسية فى أوكرانيا. ففى نهاية عام 2004 ومع الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية بدأت الثورة البرتقالية عندما أُعلن عن فوز رئيس الوزراء آنذاك والرئيس الحالى فيكتور يانوكوفيتش المقرب من موسكو. الا أن منافسه الرئيسي، زعيم المعارضة آنذاك فيكتور يوشينكو صاحب التوجه الغربى والمدعوم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى لم يعترف بالنتيجة وتمسك بفوزه فى الانتخابات، وأندفع عشرات الآلاف من الأوكرانيين حاملين الاعلام البرتقالية إلى ميدان الاستقلال في العاصمة كييف لتأييد يوشينكو ليتحول احتجاجهم الى عصيان مدني شل مؤسسات الدولة، وثورة استقطبت تأييد الغرب ودعم وسائل الاعلام المختلفة.

إلا أن يوشينكو الذى وعد المواطنيين بتحويل أوكرانيا إلى واحة من الديمقراطية والرخاء الاقتصادى، لم يستطع الوفاء بوعوده، وعلى مدى الخمس سنوات التي أعقبت الثورة البرتقالية كانت أوكرانيا رهينة لمواجهات سياسية مستمرة، وانخفض إجمالي الناتج القومي المحلى بنسبة 15%، وفقدت العملة الأوكرانية "الهريفنيا" أكثر من نصف قيمتها، وارتفع مستوى البطالة إلى أكثر من 20% من السكان، وتضاعف عدد الأوكرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وإزداد التضخم وتضاعفت أسعار المواد الغذائية عدة مرات، وتفشى الفساد وطال مسئولين كبار وأصبحت أوكرانيا في مقدمة دول العالم فساداً بعد الصومال، لتتحول الثورة البرتقالية من حلم إلى كابوس.

وقد كان ذلك وراء الهزيمة الساحقة التى تلقاها يوشينكو فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2010 حيث حصل على أقل من 5% من الأصوات فى سابقة هى الأولى من نوعها، فقد انعدمت شعبيته تقريباً بعد خمس سنوات فى الرئاسة، فى حين فاز يانوكوفيتش بأعلى الأصوات فى الجولتين الأولى والثانية ليصبح رئيساً لأوكرانيا.

وقد تصور البعض أن وصول يانوكوفيتش إلى السلطة يعنى نهاية "المشروع البرتقالي" فى أوكرانيا، إلا أن الأحداث الأخيرة أوضحت أن الانقسام مازال قائماً، وأن البرتقاليين يروا مسار واحد لاستقرار البلاد وهو فى القطيعة مع موسكو والانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى والشراكة مع أوربا. وقد استطاعوا استمالة قطاعات واسعة من المواطنين مستغلين استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والتى حدد الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش ثلاثة أسباب رئيسة لعبت دورا كبيرا في تفاقم الأزمة الاقتصادية وهى ارتفاع سعر الغاز الروسي المورد إلى أوكرانيا، والقروض التي تلقتها البلاد في الفترة ما بين عامي 2008 و2009 من صندوق النقد الدولي والمقرر سدادها عام 2012، إلى جانب الانخفاض الملحوظ في حجم التبادل التجاري مع شركاء كييف الاستراتيجيين المتمثلين فى روسيا وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة.

ثانيها، أن أوكرانيا لم تستطع بعد حسم هويتها، فهى بحكم موقعها الجغرافى كدولة تماس بين روسيا من ناحية وحلف الأطلنطى والاتحاد الأوربى من ناحية أخرى تتنازعها هويتان. الأولى أوربية أطلنطية تمثلها المعارضة الحالية من البرتقاليين القوميين الذين يتركزون فى غرب البلاد. والثانية شرقية تؤمن بعضوية العلاقة مع روسيا وأن التوازن فى علاقات أوكرانيا الخارجية والتعاون مع روسيا والاتحاد الأوربى باعتبارهما جوار مباشر وهام لأوكرانيا هو الخيار الأمثل الذى يحقق

المصلحة الوطنية، ويمثلها حزب الأقاليم والرئيس يانوكوفيتش ويتركز أنصارها فى شرق البلاد. وقد أوضحت الانتخابات الرئاسية لعامى 2004 و2010 أنه لا يوجد ترجيح لأى من الاتجاهين مع التقارب الواضح فى الرصيد الشعبى لكليهما، وأن المجتمع الأوكرانى لم يحسم أمره بعد بشأن هوية أوكرانيا الدولة والمجتمع.

ثالثها، أن الأزمة الأوكرانية الحالية شأنها شأن أزمة أوسيتيا الجنوبية عام 2008 والأزمة السورية تمثل أحد فصول ميلاد النظام الدولى الجديد متعدد القوى. ولا يمكن لأى محلل أو باحث تجاهل دور الصراع الدولى وتدخلات القوى الكبرى فى تأجيج الأزمة الداخلية فى أوكرانيا.

فلقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكى فى مجالها الحيوى المتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، والذى اتخذ أبعاداً ليس فقط اقتصادية ولكن وهو الأهم والأخطر التدخل العسكرى المباشر فى صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكرى واسع النطاق مع عدد من هذه الدول، ثم محاولة ضم جورجيا وأوكرانيا لحلف شمال الأطلنطى ليقف الحلف بقواته وترسانته العسكرية على أبواب موسكو، ويحرم روسيا من قاعدتها "سيفاستوبول" على البحر الأسود ذات الأهمية الاستراتيجية والتى صدق البرلمان الأوكرانى فى أبريل 2010 على مد الاتفاق بشأنها 25 سنة اعتبارا من عام 2017. فلم تكن روسيا فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة ولو دبلوماسية مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذى تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوربية الكبرى مثل هذه المواجهة مع واشنطن.

وعقب حقبة من التخبط والسكون شهدت تراجعاً واضحاً فى الدور الروسى على الصعيدين الدولى والإقليمى، وانهيار سريع فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينات من القرن الماضى، استطاعت موسكو استعادة مكانتها كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة إقليمياً ودولياً، قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها، وتحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها فى العديد من الملفات والقضايا الدولية والإقليمية.

فقد شهد العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين بدء حقبة جديدة فى العلاقات الدولية تتضمن تحولاً تدريجياً إلى نظام دولى متعدد القوى ذات صبغة آسيوية واضحة. فالنجم الأمريكى أخذ فى الأفول منذ منتصف العقد الماضى حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية فى ضوء إلحاح مشكلاتها الاقتصادية الداخلية والفشل النسبى لنذواتها الخارجية خاصة فى العراق. يتزامن هذا مع

ميل واضح فى ميزان القوى الاقتصادية لصالح آسيا لاسيما فى ضوء الأزمة المالية التى كادت تعصف بالكيان الأوربى الموحد، فى الوقت الذى تتصاعد قدرات دول أخرى مثل روسيا والصين وغيرها من القوى الآسيوية الهامة والفاعلة إقليمياً، التى ترغب فى لعب دور مؤثر فى إطار نظام دولى أكثر توازناً وعدالة.

ولكن رغم استعادة روسيا لكثير من نفوذها فى المجال السوفيتى السابق فإن عدد من القوى الكبرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى، مازالت تزاحم هذا النفوذ وتسعى إلى تقويضه وإقتلاعه من أوكرانيا وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة حيث تعارض روسيا انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلنطى وإن كانت لا تعارض عقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

فدعم الغرب للمعارضة والمحتجين الأوكرانيين واضحاً جلياً حيث تجولت كاترين أشتون، المفوضة العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، في ميدان الاستقلال برفقة المعارضين، وقامت فيكتوريا نولاند، مساعدة وزير الخارجية الأمريكية، مع السفير الامريكي بتوزيع الخبز على المتظاهرين في ميدان الاستقلال. وتفقد جون ماكين، عضو الكونجرس الأمريكى، ميدان الاستقلال وألتقى زعماء المعارضة مؤكداً أن "مستقبل أوكرانيا ضمن أوروبا". ودعا جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي الرئيس الأوكراني إلى "وقف العنف ضد المتظاهرين"، ودعا وزير الخارجية الأمريكى جون كيري السلطات الأوكرانية إلى ضبط النفس، دون إشارة للخطوات التى يتوجب على المعارضة اتخاذها. وهددت جين بساكي، المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الامريكية، بإمكانية قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات على أوكرانيا إثر استخدام القوة ضد المتظاهرين. وقد قامت الحكومة الأوكرانية بطرد 200 شخصية سياسية أجنبية ومنعها من دخول البلاد، من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وجورجيا، وعلى رأسهم الرئيس الجورجى السابق ميخائيل ساكاشفيلي، بسبب تدخلهم في الشئون الداخلية الأوكرانية ومشاركتهم في التظاهرات.

وعلى حين رفضت المفوضية الأوروبية تقديم قرض بقيمة 20 مليار يورو لمساعدة أوكرانيا على تكييف اقتصادها مع المواصفات الأوروبية وتمويل مشروعات استثمارية، قامت روسيا بتقديم قرض بقيمة 15 مليار دولار لكييف، وخفض سعر الغاز الروسي المورد إلى أوكرانيا، من 400 دولار إلى 268.5 دولار لكل ألف متر مكعب، الأمر الذى مكن الاقتصاد الأوكرانى من إلتقاط أنفاسه ووضع ميزانية التنمية الاجتماعية في البلاد، وأبعد عنه شبح الإفلاس. وقد تعطى هذه الاتفاقات دفعة لانضمام أوكرانيا للإتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد الذى يضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، ومن المرشح أن تنضم إليه قرجيزستان، والذى يعتبره بوتين نواة الاتحاد

الاقتصادي الأوراسي، وهو مشروع طموح يهدف إلى ضم الجمهوريات السوفيتية السابقة فى إطار اتحاد اقتصادى على غرار الاتحاد الأوربى دون المساس بالاستقلال القومى والسياسى لهذه الجمهوريات.

من ناحية أخرى قام الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش بزيارة الصين، فى أوج الاحتجاجات، لتوطيد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وقام بتوقيع نحو 20 اتفاقية بهدف جذب مساعدات مالية بقيمة 10 مليارات دولار من الصين، وتسهيل مشاركة المؤسسات المالية الصينية في مشاريع الطاقة في أوكرانيا.

إن الأزمة الأوكرانية تعكس بوضوح التنافس الدولى على مناطق النفوذ، وتؤكد أنه رغم زوال التناقض الأيديولوجى بين الولايات المتحدة وروسيا بتفكك الاتحاد السوفيتى، ورغم وجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين، إلا إن التناقض الحضارى والمصلحى مازال قائماً بينهما. ومن ثم فإن الصراع الدولى سوف يستمر بينهما وسوف يكون أكثر وضوحاً فى منطقة المجال الحيوى لروسيا المتمثلة فى رابطة الدول المستقلة حيث ثانى أكبر احتياطى نفطى بعد منطقة الشرق الأوسط فى منطقة بحر قزوين. فالصراع فى المستقبل هو صراع على مصادر الطاقة. ولم يكن تواجد الولايات المتحدة فى الخليج واحتلالها للعراق وتدخلها فى منطقة الكومنولث إلا لهذا الهدف.